مركز البيدر للدراسات والتخطيط
Al-Baidar Center For Studies And Planning

لماذا تمثل المعادن الحيوية في إفريقيا أهمية استراتيجية للأمن القومي الأمريكي؟

تـوم شيهي

ترجمة وتحرير: مركز البيدر للدراسات والتخطيط

عرض تقرير صادر عن معهد الولايات المتحدة للسلام مجموعة من الاستراتيجيات التي تمكّن الولايات المتحدة من تنويع سلاسل إمدادات المعادن المهمة والحيوية عبر إقامة شراكات تعود بالنفع المتبادل مع دول إفريقيا. وشدد التقرير على الأهمية الاستراتيجية لتفاعل حكومة الولايات المتحدة مع قطاع المعادن الحيوية في إفريقيا، بهدف تقليل اعتمادها على الصين وتعزيز أمنها القومي وترسيخ مصالح سياستها الخارجية.

يستعرض التقرير الخطوات العملية التي يمكن للولايات المتحدة اتخاذها لتأسيس شراكات معدنية مع الدول الإفريقية بهدف تنويع سلاسل التوريد الخاصة بها وتعزيز السلام والأمن في القارة. ويقدم الخيارات لدعم عمليات التعدين الأمريكية في إفريقيا بشكل أكثر فاعلية، بما في ذلك التعاون مع المجتمع المدني الأفريقي لتقوية سيادة القانون. كما يلقي الضوء على المخاطر المحتملة، مثل احتمال تصاعد النزاعات مع تزايد المنافسة العالمية على المعادن الحيوية في القارة الإفريقية. الباحث البارز في مركز إفريقيا التابع لمعهد الولايات المتحدة للسلام (توم شيهي) طرح تساؤلات عدة حول أهمية المعادن الحيوية والتوصيات الرئيسة في التقرير.

ما هي المعادن الهامة الضرورية للأمن الاقتصادي والوطني للولايات المتحدة؟

يستعرض قانون الطاقة لعام 2020 ضرورة احتفاظ الولايات المتحدة بقائمة تضم المعادن التي تعتبر حيوية للاقتصاد الأمريكي والأمن القومي. في الوقت الراهن، يحتوي هذا السجل على 50 معدناً تعتبر جوهرية لدعم الابتكار التكنولوجي في مجموعة واسعة من الصناعات، بما في ذلك القاعدة الصناعية الدفاعية. حيث تُجدد هذه القائمة كل ثلاث سنوات، وهي متغيرة تبعاً لأهمية المعدن وتوافره والتطورات التكنولوجية التي تؤثر على طلبه وعرضه، إذ قد يُعدُّ معدناً ما حيوياً اليوم وغير ذلك غداً، والعكس صحيح.

من بين المعادن الحيوية المعروفة الكوبالت والليثيوم والنيكل. يُعدُّ الكوبالت ضروري للإلكترونيات الاستهلاكية، بما في ذلك الهواتف المحمولة، والليثيوم يُعدُّ مكوناً أساسياً لبطاريات السيارات الكهربائية والتخزين طويل الأمد، وهو محوري في عملية الانتقال الطاقي. وهناك معادن أخرى أقل شهرة مثل الأنتيمون، وهي مهمة في التطبيقات الدفاعية. العديد من هذه المعادن الحيوية لا يتم استخراجها في الولايات المتحدة بل في دول إفريقية.

يؤثر تطوير المعادن الحيوية في إفريقيا على مصالح الولايات المتحدة من ناحية أخرى، وهي السلام والأمن في القارة. إذ يأتي العالم أجمع إلى إفريقيا بحثاً عن هذه المعادن. يؤكد تقريرنا أن تطوير هذه الموارد الطبيعية أمر حتمي. والسؤال المطروح: كيف سيتم تطوير هذه المعادن؟ هل سيتم تطويرها بطريقة تسهم في التنمية الاقتصادية لإفريقيا وتعزز الاستقرار الاجتماعي، أم أنها ستُطور بأسلوب مدمر واستغلالي كما شهدنا غالباً في الماضي؟

ويهدف التقرير إلى تعزيز الشراكات المعدنية الحيوية بين الولايات المتحدة والدول الإفريقية بما يعود بالنفع المتبادل، بما في ذلك ضمان عدم تأجيج تطوير المعادن الحيوية للصراعات، الأمر الذي يُعد من مصالح الولايات المتحدة.

ما هي المخاطر ونقاط الضعف المحتملة المرتبطة باعتماد الولايات المتحدة على الصين في الحصول على المعادن الحيوية الرئيسة؟

يعتبر الكثير من الخبراء أن الولايات المتحدة تعتمد بشكل كبير على الصين فيما يخص الحصول على العديد من المعادن الحيوية. من المعروف أن الاعتماد المفرط على مورد واحد، خاصةً إذا كان هذا المورد منافساً اقتصادياً وجيوسياسياً رئيسياً، ليس أمراً حكيماً لأي سلعة أو منتج. بالطبع، هذه المخاوف تتزايد مع تصاعد التوترات بين الولايات

المتحدة والصين على جميع الأصعدة، بما في ذلك التهديدات الواسعة التي تطلقها بكين ضد الأمن القومي الأمريكي.

نتناول في هذا السياق معدن الجرافيت، الضروري لعديد من العمليات الصناعية التي تحتاج إلى مواد تشحيم، والمنتجات مثل البطاريات وخلايا الوقود. الولايات المتحدة لا تنتج الجرافيت الطبيعي بكميات كبيرة، بل تعتمد تقريباً بنسبة 100 % على الواردات لتلبية حاجاتها من الجرافيت، والصين هي المصدر الرئيس لهذه الواردات. تستغل الصين موقعها القوي في السوق للتلاعب بالأسعار، وقد فرضت مؤخراً حظراً على تصدير الجرافيت مما أثار قلقاً كبيراً. تعمل الولايات المتحدة حالياً على دعم مشروع لتعدين الجرافيت في موزمبيق، سيتم معالجة المنتجات في لويزيانا، في محاولة لمواجهة السيطرة الصينية على هذا المعدن الحيوي. يُعد هذا مثالاً على توجه الولايات المتحدة نحو إفريقيا لمواجهة نقاط الضعف في المعادن الحيوية.

ومن الضروري إدراك أن الوضع السائد الذي تحتل فيه الصين مكانة المورد الرئيس للعديد من المعادن الحيوية هو نتيجة لسنوات من التخطيط والعمل، ولا يمكن تغييره بين ليلة وضحاها. لقد عملت الصين بشكل منظم على بناء علاقاتها مع إفريقيا، بما في ذلك من خلال مبادرة الحزام والطريق، لعقود طويلة، متقدمة على الولايات المتحدة فيما يتعلق بالموارد والاهتمام السياسي الموجه نحو إفريقيا. من المشجع أن الولايات المتحدة تولي اهتماماً أكبر بالمعادن الحيوية الإفريقية، لكن تحقيق تقدم ملموس في إنشاء وجود كبير للتعدين الأمريكي سيستغرق وقتاً. وسوف تظل الصين فاعلاً رئيساً في إفريقيا، بغض النظر عن الظروف. ومع ذلك، نخلص إلى أن المصالح الأمريكية تبرر هذا الجهد لأسباب عديدة، بما في ذلك تنويع سلسلة توريد المعادن الحيوية، ومساعدة الدول الإفريقية على الاحتفاظ بقيمة أكبر لمواردها المعدنية من خلال زيادة عمليات معالجة هذه المعادن.

ما هي التداعيات الأمنية للمنافسة العالمية على المعادن المهمة في البلدان التي يتم الحصول على هذه المعادن منها؟

غالباً ما تؤدي تنمية الموارد الطبيعية إلى تصاعد الصراعات، مما ينطوي على تداعيات أمنية خطيرة. في العديد من الدول الإفريقية وغيرها، تتركز فوائد استغلال الموارد الطبيعية في أيدي قليلة، بينما تتحمل الأغلبية العبء، بما في ذلك تهجير السكان والتدهور البيئي. هذا يمكن أن يخلق مشاعر الاستياء وقد يؤدي إلى الصراعات العنيفة. للأسف، تواجه الحكومات الإفريقية تحديات كبيرة في إدارة هذه الصراعات وضمان توزيع عادل لفوائد التنمية وتخفيف الأضرار.

وعلى سبيل المثال، شهدت المنطقة الشمالية الغنية بالموارد في موزمبيق صراعاً عنيفاً مؤخراً. لأسباب مختلفة، لكن من الواضح أن الجماعات الجهادية التي قتلت الآلاف من الموزمبيقيين استغلت الاستياء العام تجاه تطوير الغاز الطبيعي وغيره من الموارد الطبيعية لكسب دعم بعض السكان. بفضل التدخل الإقليمي، تم كبح جماح العنف، ولكن يتعين على الحكومة الموزمبيقية بذل جهود أكبر لضمان تقاسم أوسع لفوائد الموارد الطبيعية.

تعمل مجموعة فاغنر، المعروفة الآن باسم "فيلق روسيا إفريقيا"، بشكل حصري لتحقيق أرباحها الخاصة من خلال دعم الحكومات الاستبدادية والاستغلالية بخدمات أمنية، دون أن تستفاد من ذلك شعوب تلك الدول. ولا توجد محاولة للادعاء بالشفافية التجارية في الأماكن التي تعمل فيها هذه المجموعة - بما في ذلك مالي وجمهورية إفريقيا الوسطى والسودان - مما يجعل من الصعب إجراء تقييم نهائي. ومع ذلك، يبدو هذا النموذج غير مهتم بالتوزيع العادل للموارد، أو ظروف العمل، أو المعايير البيئية، أو الآثار السلبية الأخرى المحتملة لتنمية الموارد الطبيعية. في الواقع، هناك تقارير عديدة تفيد

بأن قوات فاغنر قد قتلت عمال مناجم أفارقة. وتعرضت إفريقيا لاستغلال مماثل من قبل جهات مثل فاغنر على مر القرون.

ما الذي يجب القيام به لبناء قطاع معادن مهم أكثر قوة وشفافية؟

لا شك أن التعدين هو صناعة تواجه تحديات كبيرة. أحد الأسباب الرئيسة للاعتماد المفرط للولايات المتحدة على المعادن الحيوية هو عدم شعبية التعدين محلياً ومعارضة الكثير من المشاريع. إذا كنا ننوي العمل ضمن قطاعات التعدين الإفريقية، فيجب على الولايات المتحدة أن تفعل ذلك بأكثر الطرق مسؤولية ممكنة.

الشفافية وسيادة القانون عناصر حاسمة. يجب على الدول الإفريقية، إذا أرادت جذب الاستثمارات الأجنبية من شركات عالمية ذات معايير عالية والتي تُعد ضرورية للاستفادة من الفرص الحالية، أن تُظهر احتراماً لهذه الاستثمارات عن طريق احترام العقود وتجنب الأحكام التعسفية والإجراءات غير القانونية. سيرد مشغلو التعدين الأمريكيون والغربيون على فرص المشاريع التعدينية في إفريقيا فقط إذا كان هناك ثقة كافية في مناخ الأعمال. بخلاف ذلك، هناك العديد من فرص الاستثمار المنافسة حول العالم.

أحد أكبر التحديات التي تواجه زيادة الاستثمارات في قطاع المعادن الحيوية الإفريقية هو البنية التحتية. التعدين ومعالجة المعادن الحيوية يستهلكان الكثير من الطاقة، بينما تعاني العديد من الدول الإفريقية من نقص في الطاقة. كما يجب نقل هذه المعادن إلى الأسواق. وتعتبر الطرق والسكك الحديدية والموانئ في إفريقيا غير متوفرة بالمستوى المطلوب وغير فعالة. هذه التحديات ليست مستعصية، ولكنها شاقة. لذا ركزت إدارة بايدن على مشروع ممر لوبيتو الذي يربط بين زامبيا وجمهورية الكونغو الديمقراطية وأنغولا كمثال على ما يمكن القيام به لتحسين البنية التحتية.

ما هي توصيات السياسة ذات الأولوية للحكومة الأمريكية المذكورة في التقرير لمواصلة تطوير المعادن الهامة وتنويع سلسلة التوريد؟

تحتاج الولايات المتحدة إلى تنويع سلسلة توريد المعادن الحيوية لديها، بعيداً عن الصين بشكل خاص. يمكن لعدد من الدول الإفريقية أن تلعب دوراً مهماً في هذا المجال. ومع ذلك، سيتطلب الأمر جهداً كبيراً لتصبح الولايات المتحدة لاعباً رئيساً في قطاع التعدين.

الأخبار الجيدة هي أن العديد من الأفارقة يتطلعون إلى استقطاب الاستثمارات الأمريكية، مما يقلل من الاعتماد على الصين. لكن عدد قليل فقط من شركات التعدين الأمريكية تنشط حالياً في إفريقيا. وتسعى الحكومة الأمريكية إلى تغيير هذا الوضع.

يقدم التقرير عدة توصيات لدعم عمليات التعدين الأمريكية والغربية في إفريقيا بشكل أفضل. تقترح مجموعة الدراسة العليا عدة مقترحات لتقوية مؤسسة التمويل التنموي الأمريكية، وهي وكالة حاسمة في هذا الجهد. تحتاج الولايات المتحدة إلى وجود دبلوماسي تجاري أقوى في إفريقيا. إذ يُفضل تحديد فرص التعدين المحتملة شخصياً. ولكن السفارات الأمريكية في إفريقيا تعاني من نقص حاد في الموظفين، بما في ذلك في الدول المنتجة للمعادن الحيوية. لدينا حلفاء في جهود المعادن الحيوية. لقد أنشأت الولايات المتحدة وعدة دول أخرى شراكة أمن المعادن لتنويع الإمدادات و"لضمان إنتاج المعادن الحيوية ومعالجتها وإعادة تدويرها بطريقة تدعم الدول في تحقيق فوائد التنمية الاقتصادية الكاملة لمواردها المعدنية." نقترح طرقاً لتعزيز هذه الشراكة، بما في ذلك تفاعل أفضل مع الدول الإفريقية.

يجب على الولايات المتحدة أن تكون واقعية بشأن المعادن الحيوية في إفريقيا. ستكون هناك حدود لتأثير سياساتها، مهما كانت بنّاءة. في النهاية، الأفارقة، وليس

الأجانب، هم من سيقررون كيفية تطوير معادنهم الحيوية. نأمل أن يسهم ذلك في التنمية الاقتصادية لهم. وشركات التعدين الخاصة والشركات في الصناعات ذات الصلة هي التي ستقرر الاستثمار أو عدم الاستثمار في الدول الإفريقية. ولكن للحكومة الأمريكية دور مهم تلعبه، خاصة في تقليل المخاطر المتعلقة باستثمارات التعدين - من خلال مساعدة المجتمع المدني الأفريقي في تعزيز سيادة القانون، وتنسيق وتعزيز برامج الاستثمار الأمريكية، وتسهيل تبادل وتطوير المعرفة والمهارات مع الأفارقة. نوصي بتخصيص المزيد من الاهتمام والموارد للمعادن الإفريقية الحيوية بهدف إنشاء علاقات متبادلة المنفعة مع الشركاء الأفارقة. المصالح الاقتصادية والدفاعية الوطنية للولايات المتحدة تبرر ذلك.

هوية البحث

اسم الباحث: توم شيهي / باحث وصحفي

عنوان البحث: لماذا تمثل المعادن الحيوية في إفريقيا أهمية استراتيجية للأمن القومي الأمريكي؟

تأريخ النشر: أيار- مايو 2024

رابط البحث:

https://www.usip.org/publications/2024/04/why-africas-critical-minerals-are-key-us-national-security

ملاحظة:

الآراء الواردة في هذا البحث لا تعبر بالضرورة عن وجهة نظر المركز، إنما تعبر فقط عن وجهة نظر كاتبها

عن المركز

مركز البيدر للدراسات والتخطيط منظمة عراقية غير حكوميّة، وغير ربحِيّة، أُسِّس سنة 2015م، وسُجِّل لدى دائرة المنظمات غير الحكومية في الأمانة العامة لمجلس الوزراء.

يحرص المركز للمساهمة في بناء الإنسان، بوصفه ثروة هذا الوطن، عن طريق تنظيم برامج لإعداد وتطوير الشباب الواعد، وعقد دورات لصناعة قيادات قادرة على طرح وتبني رؤى وخطط مستقبلية، تنهض بالفرد والمجتمع وتحافظ على هوية المجتمع العراقي المتميزة ومنظومته القيمية، القائمة على الالتزام بمكارم الأخلاق، والتحلي بالصفات الحميدة، ونبذ الفساد بأنواعه كافة، إدارية ومالية وفكرية وأخلاقية وغيرها.

ويسعى المركز أيضاً للمشاركة في بناء الدولة، عن طريق طرح الرؤى والحلول العملية للمشاكل والتحديات الرئيسة التي تواجهها الدولة، وتطوير آليات إدارة القطاع العام ورسم السياسات العامة ووضع الخطط الاستراتيجية، وذلك عن طريق الدراسات الرصينة المستندة على البيانات والمعلومات الموثقة، وعن طريق اللقاءات الدورية مع الجهات المعنية في الدولة والمنظمات الدولية ذات العلاقة. كما يسعى المركز لدعم وتطوير القطاع الخاص والنهوض به، بما يقلل من اعتماد المواطنين على مؤسسات الدولة.

حقوق النشر محفوظة لمركز البيدر للدراسات والتخطيط

www.baidarcenter.org

info@baidarcenter.org